مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

آليات تطبيق الصكوك الإسلامية في المصارف التجارية الليبية
دراسة ميدانية على مصرف الجمهورية– بمدينة طرابلس

*الصادق إمحمد بلقاسم[1] و عبد الرؤوف صالح بالحاج [2]
[1]كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة طرابلس.
[2] إدارة الموارد – مصرف الجمهورية الرئيسي طرابلس.

الملخص

هدفت الدراسة إلى الوقوف على مدى إمكانية تطبيق الصكوك الإسلامية بالمصارف الليبية ، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يعبر عن الظاهرة المراد دراستها حيث يعدّ نهجا ملائما لهذه الدراسة ، التي تمثل مجتمع الدراسة في الإدارة العامة لمصرف الجمهورية وفروعه بمدينة طرابلس ، تم جمع البيانات الأولية عن طريق توزيع الاستبانة على عينة الدراسة ، وتحليل البيانات عن طريق استخدام حزمة التحليل الإحصائي SPSS، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عدة أهمها : لا توجد إمكانية لتطبيق الصكوك الإسلامية بمصرف الجمهورية نتيجة لعدم وجود قدرات وخبرات كافية لديها إلمام بالمراحل التنظيمية لإصدار وتداول وإطفاء الصكوك، كما أن التشريعات والقوانين لا تسهم في تشجيع إصدار الصكوك الإسلامية بسبب افتقار الوسط القانوني والتشريعي إلى القدر الكافي من الكفاءات المؤهلة لإصدار التشريعات اللازمة لتنظيم عملية الإصدار وإعداد جاهزية السلطات التشريعية لسن أو تعديل التشريعات الحالية لإصدار الصكوك، وأهم توصيات الدراسة المبادرة بمطالبة السلطات التشريعية لتطبيق ،القوانين ، والتشريعات ولوائح مالية تختص بآليات إصدار وتداول وإطفاء الصكوك الإسلامية.

الكلمات المفتاحية:(الأدوات الاستثمارية، الصكوك الإسلامية، الصيرفة الإسلامية، آليات الصيرفة، إطفاء الصكوك)

Mechanisms of applying Islamic instruments in Libyan commercial banks
A field study on the Jumhouria Bank - in the city of Tripoli

Al-Sadiq Emhamed Belkacem[1] and Abdel-Raouf Saleh Belhaj[2]

[1] Faculty of Economics and Political Science ، University of Tripoli.
[2] Resources Department - Main Bank of the Republic, Tripoli.

Abstract

The study aimed to determine the extent of the possibility of activating Islamic check in Libyan banks, and the descriptive analytical approach was used to express the phenomenon to be studied, and it was relied on the study of three variables related to the issuance of Islamic check, and a questionnaire was designed consisting of (32) items

*مؤلف البحث عناوين البريد الإلكتروني Sa.abdalla@uot.edu.ly، تاريخ المقالة: تم استلام البحث في 4 - سبتمبر - 2022
تم استلامه رد المحكمين 7- سبتمبر - 2022 - تم قبوله 21 – سبتمبر – 2022

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

covering all study variables. It was distributed to the study population represented by the General Administration of the Jumhouria Bank and its branches in the city of Tripoli, with a number of (65) questionnaires, of which (53) were retrieved, and therefore (81.53%) were obtained from the study population, and the statistical analysis method (spss) was used for the statistical packages for science Social data analysis, and the study has reached several results, the most important of which are.

Keywords:
(Islamic instruments, investment tools, Islamic banking, sukuk instruments amortization, banking mechanisms).

1- المقدمة:

في ظل اتخاذ بعض الدول العربية والإسلامية قوانين تجيز ممارسة العمل المصرفي الإسلامي سواء كان دلك في شكل مصارف إسلامية مستقلة ومتكاملة أم فروع أو نوافذإسلامية تابعة للمصارف التقليدية – سعت هذه المصارف نحو التطوير والتحسين المستمر لمستوى الخدمات واعتماد صيغ التمويل كالمرابحة(الاستيرادية –المحلية) والمضاربة (المطلقة والمقيدة) والمشاركة (الثابتة –المتناقصة –المنتهية بالتمليك) والسلم والإجارة ، كما تطرقت الشريعة الإسلامية إلى موضوع تنمية المال واستثماره بأفضل وأكفإ الوسائل والأساليب المشروعة، ومن أجل ذلك فقد وضعت الضوابط الشرعية التي تشكل أسس ومبادئ الاقتصاد الإسلامي التي تجمع بين الثبات (تحريم الربا) والمرونة (ملاء متها لكافة الأزمنة) بما يكفل حسن إدارة المال واستثماره بالشكل الذي يحقق التنمية الإقتصادية، لذلك انتشرت فكرة إنشاء المؤسسات المالية التي تتعامل وفقاً للشريعة الإسلامية في عديد من الدول الإسلامية والغربية، واتجهت كثير من المصارف والمؤسسات المالية التقليدية إلى التحول جزئياً أو كلياً إلى مصارف إسلامية.

كما تركت الأدوات الاستثمارية المتنوعة التي تنتجها المؤسسات المالية الإسلامية أثراً كبيراً في نجاحها، ومن هذه الأدوات الصكوك الإسلامية التي تنبع فكرة استصدارها من صيغ المعاملات الشرعية(إجارة وسلم واستصناع ومضاربة) وغيرها كتطوير مواكب لمتطلبات العصر التمويلية، وبديل عن الودائع التقليدية التي تتعامل بالفوائد المصرفية المحرمة شرعا، وانطلاقاً من أن الصكوك الإسلامية تعتبر ابتكاراً لأداة تمويلية شرعية تستوعب القدرات الإقتصادية الكبيرة، فقد تعددت مجالات تطبيق الصكوك ومنها استخدامها أداةً فاعلةً من أدوات السياسة النقدية في تمويل موارد المصارف الإسلامية، واستثمار فائض سيولتها، وتمويل المشروعات الحكومية، وإمكانية استخدام هذه الصكوك ، شريطة أن يكون عائد جميع هذه الصكوك ناشئاً عن أصول مدرة للدخل، وتقوم فكرة الصكوك الإسلامية على المشاركة في تمويل المشاريع أو عملية استثمارية متوسطة أو طويلة الأجل، باعتبار أن الصكوك من أفضل وسائل جذب المدخرات، وتجميع الأموال لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية. ونظراً للأهمية البالغة للصكوك، وانتشار المؤسسات المالية الإسلامية فقد أصبح من الضروري دراسة آليات تطبيق الصكوك الإسلامية في المصارف الليبية ، لذلك جاءت هذه الدراسة للبحث في مدى إمكانية تطبيق الصكوك الإسلامية بالمصارف الليبية.

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

2- مشكلة الدراسة:

تواجه بعض المصارف الإسلامية تحدياً في عدم وجود ابتكارات وتطوير للأعمال المصرفية للتكيف مع المتغيرات ,والتزامها بالضوابط الشرعية ،وبما يتسم به فقه المعاملات بين خاصتي الثبات والمرونة ،وهي خاصية تتيح للمصرف الإسلامي العمل بحرية دون الخروج على الثوابت الشرعية ،والمتمثلة في تحريم الربا والغرر والغش ،وبما يتوافق مع توجه الدولة الليبية إلى نحو الفائدة أخذًا وعطاء، حيث صدر قانون المؤتمر الوطني العام رقم (1) لسنة 2013م بشأن منع الربا ، والتحول التدريجي للمصارف التجارية إلى مصارف إسلامية ،وهذا تطلب من المصارف تحويل وتوجيه استثماراتها إلى صيغ التمويل الإسلامي ، وحيث إن المصارف التجارية في ليبيا ركزت على بعض المنتجات الإسلامية كصيغة المرابحة وبعض حالات المشاركة ، ولم تركز على صيغة التمويل الأخرى، واعتمدت في تمويلها على الودائع التقليدية، ولم تهتم بأدوات التمويل الإسلامي المتمثلة في الودائع الاستثمارية والصكوك الإسلامية ، وهنا تكمن مشكلة الدراسة في عدم وجود تخطيط واهتمام لدى المصارف التجارية بفكرة طرح وتطبيق الصكوك الإسلامية كأداة تمويلية والتي تمثل أحد البدائل الإسلامية عن التمويل التقليدي، ومن هنا جاءت مشكلة الدراسة للبحث عن المتطلبات اللازمة لطرح الصكوك الإسلامية، **وبناء على ما تقدم ذكره يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي:-**

(ما مدى إمكانية تطبيق الصكوك الإسلامية في المصارف الليبية؟).

3- أهداف الدراسة.

التعرف على مدى توفر متطلبات تطبيق الصكوك الإسلامية بمصرف الجمهورية.

4- تساؤلات الدراسة.

(هل توجد متطلبات شرعية وقانونية لتطبيق الصكوك في مصرف الجمهورية؟)

بناء على تساؤلات الدراسة تم صياغتها في شكل فرضيات عدمية لإمكانية قياسها على النحو الاتي: -

الفرضية الأولى: H0 لا توجد متطلبات قانونية وشرعية لتطبيق الصكوك الإسلامية في مصرف الجمهورية.

الفرضية الثانية: H0 لا توجد متطلبات اقتصادية مناسبة لتطبيق الصكوك الإسلامية.

5- أهمية الدراسة.

تعتبر هذه الدراسة ذات أهمية اقتصادية كبيرة للمجتمع من خلال إسهامها في التعرف على المتطلبات الأساسية لتطبيق الصكوك الإسلامية بكافة أنواعها والتي من شأنها أن تسهم في زيادة فاعلية التمويل باستخدام الصكوك الإسلامية ،وبالتالي ستسهم في تسهيل عمليات تمويل المشروعات بكافة أنواعها مما سيساعد في دعم البيئة الاقتصادية للمجتمع، وتزويد المصرف بالمعلومات والحقائق والنتائج والتوصيات التي تعكسها هذه الدراسة ودراسة المشكلة وطرق علاجها واتخاذ الإجراءات المناسبة والكفيلة بتفادي هذه المشكلة، حتى يتمكن المصرف بالإضافة إلى هدف تعظيم الأرباح من الاستمرار في تحقيق أهداف التحول دون الخروج على الثوابت الشرعية ،وصقل مهارات

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

الباحثين وزيادة خبرته في إعداد الدراسة العلمي، بالإضافة إلى توسيع معلوماتها عن عمليات إصدار الصكوك الإسلامية والصعوبات التي تواجه مصرف الجمهورية مما يزيد من الخبرة العملية.

6- منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يعبر عن الظاهرة المراد دراستها حيث يعدّ نهجا ملائما لهذه الدراسة.

6-1- مجتمع وعينة الدراسة:

- **مجتمع الدراسة:** يمثل مجتمع الدراسة في الإدارة العامة لمصرف الجمهورية وفروعه بمدينة طرابلس.

- **عينة الدراسة:** تم اختيار عينة قصديه (53) من المديرين ومساعديهم ورؤساء الأقسام بالإدارات والقطاعات بالإدارة العامة وإدارات فروع منطقة طرابلس وكذلك بعض الموظفين ولجان التحول والإدارات المختصة بعمليات الصيرفة الإسلامية، وتم اختيارها بشكل مباشر.

6-2- مصادر ووسائل جمع البيانات:

تم جمع البيانات الأولية عن طريق توزيع الاستبانة بعد تحكيمها من أربعة مختصين في الجامعات الليبية على عينة الدراسة وتحليل البيانات عن طريق استخدام حزمة البرمجيات الجاهزة (SPSSStatistical package for Social Science) تم استخدام هذه الحزمة في تحليل البيانات) بالإضافة الى المقابلات الشخصية لتحديد مشكلة الدراسة وتحكيم الإستبانة.

7- الدراسات السابقة: -

1.7 -دراسة (الحنيطي2015) بعنوان دور الصكوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية.

تناولت هذه الدراسة دور الصكوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية

هدفت هذه الدراسة: - إلى بيان دور الصكوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية من خلال التمويل بالصكوك، وتم الاعتماد على التقرير المالي لمصرف دبي الإسلامي للفترة من 2007 إلى2013م من أجل تحديد ذلك، وشملت الدراسة البيانات المالية التي تغطي سبع سنوات، وتم استخدام مجموعة التوظيف ومجموعة الموارد المالية والتمويل بالصكوك، كما تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي لإمارة دبي بالاعتماد على منشورات دائرة الإحصاء لإمارة دبي.

توصلت هذه الدراسة إلى نتائج أهمها: -

- إن الصكوك الإسلامية، من الابتكارات التي أدت إلى حلول عملية في المواءمة بين مصادر الأموال واستخداماتها بما يسهم في تقليل مخاطر عدم التماثل بين آجال الموارد واستخداماتها.

- إن الصكوك الإسلامية، تحتوي على تشكيلة متنوعة من الأدوات والمنتجات المالية التي تختص بالكثير من المميزات والإيجابيات، وهذا يتيح فرصاً ومجالات أكثر لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

2.7. دراسة (براضية 2011) بعنوان التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالمصارف الإسلامية.

تناولت هذه الدراسة: - التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالمصارف الإسلامية.

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

هدفت هذه الدراسة إلى: بيان الأساليب والأدوات التي تستخدمها المصارف التقليدية في إدارة سيولتها واستثماراتها ،ومعرفة مدى ملاءمة هذه الأساليب والأدوات للمصارف الإسلامية، ومعرفة واقع السيولة في المصارف الإسلامية وانعكاساتها، وتسليط الضوء على الخلفيات الأساسية لعملية التصكيك وإبراز دور التصكيك في توفير البنية التحتية للمصارف الإسلامية من أجل إدارة سيولتها ، ومعرفة واقع صناعة التصكيك وتداعيات الأزمة المالية العالمية عليها، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتوضيح مختلف العناصر المرتبطة بإدارة السيولة في المصارف، وكذلك مختلف العناصر المرتبطة بالتصكيك ومخرجاته، وتناولت الدراسة إدارة السيولة في المصارف التقليدية والإسلامية، والخلفيات الأساسية للتصكيك، وتناولت البعد المكاني للمصارف الإسلامية العاملة بالدول التي تتعامل بالصكوك الإسلامية، وهي دولة ماليزيا ودولة السودان.

توصلت هذه الدراسة إلى نتائج أهمها: –

- ارتفاع نسبة السيولة لدى المصارف الإسلامية مقارنة بالمصارف التقليدية، وذلك لعدم استفادة المصارف الإسلامية من وظيفة المقرض الاخير للسيولة، وبالتالي اضطرار هذه المصارف للاحتفاظ بسيولة عالية لمواجهة حالات السحب على الودائع، بالإضافة الى قلة أدوات وتقنيات إدارة السيولة، وضعف مؤسسات البنية التحتية وخاصة السوق المالية العالمية.
- معظم المصارف الإسلامية تتبع إدارة سيولة الأصول بسبب افتقار الصناعة المالية الإسلامية للبنية التحتية الملائمة للسيولة.

3.7–دراسة (زميم 2016) بعنوان إستراتيجية الهندسة المالية الإسلامية في التحوط وإدارة مخاطر الصكوك الإسلامية

تناولت هذه الدراسة: – استراتيجية الهندسة المالية الإسلامية في التحوط وإدارة مخاطر الصكوك الإسلامية.

هدفت هذه الدراسة:– إلى التعرف على الهندسة المالية الإسلامية من حيث مفهومها، وأسباب ظهورها، وأسس ومبادئ الهندسة المالية الإسلامية وخصائصها، وكذلك التعرف على الصكوك الإسلامية من حيث مفهومها، وخصائصها و أنواعها، وإدارة مخاطرها، باستخدام أساليب الهندسة المالية الإسلامية، مع تقديم دليل تطبيقي لعينة من الصكوك الإسلامية المتداولة في سوق الخرطوم للأوراق المالية .واعتمدت الدراسة على منهجين هماه، المنهج الاستقرائي، وذلك من خلال استقراء المخاطر التي تتعرض لها الصكوك الإسلامية ، كما استخدم المنهج الاستنباطي من خلال الدراسة عن استراتيجية لمعالجة مخاطر الصكوك الإسلامية.

توصلت هذه الدراسة إلى نتائج أهمها: –

- إن حداثة صناعة الصكوك الإسلامية وعدم نضجها بالشكل المكافئ جعلها تواجه مجموعة من التحديات القانونية والشرعية والتنظيمية والتي قد تحد من نموها محليا وعالميا.
- إن الهندسة المالية الإسلامية ومنتجاتها تفتقر للكفاءات البشرية المؤهلة ومحاكاتها لنظيرتها التقليدية في بعض منتجاتها

4.7 – دراسة (سامح كامل2015) بعنوان معوقات إصدار الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل المشروعات الاقتصادية.

تناولت هذه الدراسة: معوقات إصدار الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل المشروعات الاقتصادية.

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

هدفت هذه الدراسة: إلى الوقوف على معوقات إصدار الصكوك الإسلامية من قبل المصرف، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتصميم استبانة مكونة من 36 فقرة، و توزيع الدراسة على مجتمع الدراسة والمتكون من أربعة مصارف إسلامية بفلسطين، وتم معالجة البيانات باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية((spss)) حيث تم احتساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار (الفا كرونباخ) ومعامل ارتباط (بيرسون).

توصلت هذه الدراسة إلى نتائج أهمها: -

- وجود تخوف لدى المصارف الإسلامية من اصدار الصكوك الإسلامية لعدم وجود قدرة فنية وخبرة كافية للعمل في هذه الصناعة المالية.
- ضعف الوعي الثقافي لدى الجمهور بماهية الصكوك وأنواعها وطبيعتها وأهميتها.

5.7- دراسة (الدماغ 2012) بعنوان الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية

تناولت هذه الدراسة: دور الصكوك الإسلامية في تنمية المشروعات الاقتصادية.

هدفت هذه الدراسة: - إلى دراسة ماهية الصكوك الإسلامية وتصويب تطبيقاتها من خلال المصارف الإسلامية نحو الاستثمار المباشر في القطاعات الإنتاجية، لغرض دعم التنمية والتطوير الاقتصادي. وفي ظل هذا الإطار تمت دراسة نشأة وتطور الصكوك الإسلامية، ومفهومها، وأهميتها الاقتصادية، ومشروعيتها، وأنواعها، ومخاطرها، وأساليب معالجتها، إضافة إلى دراسة تطبيقاتها في مختلف القطاعات الإنتاجية التي تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية إذ تم التطرق لتجربة الصكوك الماليزية أنموذجاً للدراسة.

توصلت هذه الدراسة إلى نتائج أهمها: -

- يعد سوق الصكوك الإسلامية سوقاً مزدهراً، إذ أن المؤسسات المالية الإسلامية تتطلع بشكل متزايد نحو الاستثمارات التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- تعدّ هذه الصناعة حديثة العهد، فهي مازالت ترقى إلى مراجعة هياكل الصكوك، وتطويرها بما يجعلها أكثر توافقاً مع أحكام الشرع.

6.7- دراسة (عبدالعزيز،2019) الصكوك الإسلامية وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها.

أعطت الدراسة أهمية كبيرة لعملية التصكيك (عملية تجميع وتصنيف الأصول ذات التدفقات المالية وتحويلها إلى صكوك ثم بيعها للمستثمرين)

وذلك لتنظيم الموارد وتدبير المخاطر وتنشيط السوق المالية فهي تقوم على نظام المراقبة من الهيئات الحكومية، مع مراعاة أصول الشريعة ومبادئها.

أما بالنسبة إلى تكييف الصكوك الإسلامية فإنه يختلف باختلاف العقود التي يقوم عليها التصكيك، وأما بالنسبة إلى عموم الخطوات في التصكيك بصفتها العامة هو بيع وشراء محفظة الأصول. وتوصلت الدراسة الى أهم النتائج وهي ضرورة أن تشرع عملية التصكيك على القواعد والضوابط منعاً عن وقوع المخاطر الشرعية سواء في رحلة التصكيك أم تداولها في السوق الثانوي.

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

ما تتميز به هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

– إن هذه الدراسة جاءت استكمالاً للدراسات السابقة، وتشابهت معها في أنها قد تطرقت للتعريف بالصكوك الإسلامية وأهدافها وخصائصها، والتعريف بدورها في تمويل البنية التحتية للمصارف الإسلامية، والتعريف بمدى أهمية الصكوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية.

– إن كل الدراسات السابقة التي تمت الإشارة إليها تناولت مصارف وشركات عربية، أما هذه الدراسة فقد تناولت دراسة مصرف الجمهورية.

– إن هذه الدراسة دراسة تطبيقية ستركز على أهم المتطلبات اللازمة لطرح الصكوك الإسلامية من الجوانب القانونية والشرعية، والاقتصادية، أما الدراسات السابقة فقد درست الأهمية الاقتصادية للصكوك الإسلامية ومخاطرها وعوائقها.

8– الجانب النظري

1.8– مفهوم الصكوك الإسلامية:

تتمثل الأهمية الاقتصادية للصكوك الإسلامية في الآتي:

- تُعد من الأدوات التمويلية المهمة لتنويع مصادر الموارد الذاتية، وتوفير السيولة اللازمة للمؤسسات والحكومات التي تحتاج إليها.
- إن وجودها يثري الأسواق المالية الإسلامية لأنها الطرف المكمل للأسهم، والجناح الثاني للبورصة التي من خلالها تتحرك الأموال بحرية وسهولة.
- تلبي احتياجات الدولة في تمويل مشاريع البنية التحتية والتنموية بدلاً من الاعتماد على سندات الخزينة، وأدوات الدين العام.
- إتاحة الفرصة أمام المصارف المركزية لاستخدام الصكوك الإسلامية ضمن أطر السياسة النقدية وفقاً للمنظور الإسلامي.
- إن الوصول بفكرة الصكوك الإسلامية إلى مستوى التداول العالمي يوضح مدى سعة النظام الإسلامي وحكمته وتكامله، (القرداغي، 2004) .

2.9– خصائص الصكوك الإسلامية وعيوبها:

تتمثل خصائص الصكوك الإسلامية في الآتي:

الخصيصة الأولى: تمثل ملكية حصة شائعة في الأصول: فهي تمثل ملكية حاملها أو مالكها حصصا شائعة في أصول لها دخل، سواء كانت أعيانا أم منافع أو خليطاً منها، وهي لا تمثل دينا في ذمة مصدرها لحاملها، وهذا ما يميزها عن السندات التقليدية.

الخصيصة الثانية: لها قيمة إسمية محددة: أي تصدر بقيمة اسمية محددة يحددها القانون، وموضحة في نشرة الإصدار.

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

الخصيصة الثالثة: تصدر بفئات متساوية القيمة: بهدف تسهيل شرائها وتداولها بين الجمهور من خلال الأسواق المالية.

الخصيصة الرابعة: قابلة للتداول من حيث المبدأ: بمعنى أن هناك أنواعاً من الصكوك قابلة للتداول، مثل صكوك المضاربة، وصكوك المشاركة، وصكوك الإجارة، وهناك أنواع غير قابلة للتداول، مثل صكوك المرابحة، وصكوك السلم، وصكوك الاستصناع، مع العلم أنه يمكن تداولها عند لحظة معينة، وذلك عندما تمثل سلعة، أما عندما تتحول إلى دين في ذمة الغير، فلا يصح تداولها.

الخصيصة الخامسة: عدم قبول التجزئة: بمعنى أن الصك لا يتجزأ في مواجهة الشركة، وفي حال أيلولة الصك الواحد لشخصين أو أكثر بسبب الإرث أو نحوه، فإنه لابد من الاتفاق على أن يمثلهم أمام الشركة شخص واحد

الخصيصة السادسة: استحقاق الربح وتحمل الخسارة: بمعنى أن حامل الصك يشارك في الغنم والغرم، وذلك بنسبة ما يملكه من الصكوك.

الخصيصة السابعة: تحمل أعباء الملكية: يتحمل حامل الصك أعباء الملكية والآثار المترتبة على ملكيه للأصول المتمثلة بالصك، سواء كانت مصاريف استثمارية أم هبوطاً في القيمة.

الخصيصة الثامنة: انتفاء ضمان المدير (مضارب أو الوكيل أو الشريك) يتنافى الضمان في رأس المال، فهذه الصيغ التي تدار بها السندات تطبق مبدأ الضمان عكس الصكوك الإسلامية التي لا تضمن رأس مال حامل الصك ، لأنه يحوِّل العملية إلى ربا.(القرداغي، 338)؛ (أبوغدة،29)

الخصيصة التاسعة: تصدر على أساس عقد شرعي: والذي تختلف أحكامه تبعا لاختلاف أحكام العقود الشرعية التي تمثلها.

عيوبها: –

على الرغم من المنافع الاقتصادية التي تحققها عملية التصكيك ، فإن إجراءاتها وتنفيذها يمكن أن تكون معقدة ومكلفة ومستغرقة للوقت ، وهناك بعض الاعتبارات ينبغي مراعاتها عند عملية التصكيك: وهي قد تكون تكاليف التصكيك مرتفعة ، فالتكلفة لا تشمل فقط تكلفة التمويل بحد ذاته ، إنما يتعدى ذلك، فهي تشمل تكلفة وقت الإدارة والتنظيم ، والتوثيق اللازم لها ، وأيضاً توفير الإمكانية الإدارية والبشرية الذي قد يشكل عبئا ماليا كبيراً خاصةً في غياب التشريعات القانونية التي تعمل على حماية المستثمرين ، وهذا يؤدي إلى التقليل من فرص التوسع في عمليات التصكيك ، الأمر الذي قد يشكل عائقاً أمام المصارف الإسلامية للدخول في مجال الصكوك كمصدر.(زعتري،2010)

3.9– أهداف الصكوك الإسلامية

هناك دوافع من جراء عملية التصكيك تعود على المؤسسات، أهمها:

- زيادة السيولة: إذ توفر السيولة اللازمة لتوسيع قاعدة المشاريع وتطويرها، وذلك من خلال تحويل الأصول المالية للحكومات والشركات إلى صكوك إسلامية.

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

- تنويع مصادر التمويل: أي توسيع قاعدة المستثمرين، بهدف تجميع رؤوس الأموال اللازمة لتمويل التوسع في النشاط لغرض الحصول على أصول جديدة، وتعمل على المواءمة بين آجال الأصول والالتزامات للحد من المخاطر.
- تقليل مخاطر الائتمان: فمن المعروف أن المنشأة التي تريد تصكيك بعض أصولها لا تكون مسؤولة عن الوفاء لحملة الصكوك، لأن التصكيك عملية بيع حقيقي للأصول إلى المنشأة المخصصة لها، وبذلك نقلت مخاطر الائتمان إلى الغير.
- الدمج بين أسواق الائتمان وأسواق رأس المال: إن عملية التصكيك تؤدي إلى تنشيط سوق الائتمان وسوق رأس المال، وذلك من خلال الصكوك التي تصدرها عن الصكوك المراد تسييلها في الأسواق المالية.
- يعد مصدراً تمويلياً خارج الميزانية: إن عملية تصكيك (المهيكل) أصول المنشأة المنشئ يخفي رصيد الأصول من الميزانية العمومية، لأنه تم بيع الأصول إلى الشركة المتخصصة، ومن تم يحل محلها (في ميزانية المنشأة المنشئ) ثمنها الذي تدفعه إليها الشركة المتخصصة، وفي نفس الوقت يخفض قيمة مجمع الاستهلاك، وهذا يؤدي إلى ارتفاع قيمة الأصول في ميزانية المنشأة المنشئ ، ويزيد من قيمة معدل كفاية رأس المال هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أن أي منشأة لديها ديون على الغير تستقطع من إيراداتها نسبة معينة لتكوين ما يسمى مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ، وهذا بدوره يقلل من صافي الأرباح للمنشأة، ولكن عند استخدام عملية التصكيك سوف يلغي مخصص الديون.

4.9- أنواع الصكوك الإسلامية

تتنوع الصكوك تبعاً لاختلاف طبيعة الأصول التي تمثلها، والأصول عادة ما تكون من الأعيان أو المنافع أو الديون أو النقود مجتمعة، وتتدرج تحت الأعيان: المباني بأنواعها السكنية، والمطارات، والجسور، وتتدرج تحت المنافع: منافع العقارات، والأصول، أما الخدمات فيندرج تحتها: التعليم، والصحة، ويمكن أن تجتمع الأعيان، والمنافع، والنقود في مراحل المشروع المختلفة (حمود، 1990).

حيث تتنوع الصكوك حسب العقود الشرعية المعتمدة، وهذا ما اعتمده كتاب " المعايير الشرعية " الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية، في هذه الدراسة، قسمنا الصكوك الإسلامية إلى سبعة صكوك نعرض كل واحد منها من خلال المطالب التالية: -

صكوك المضاربة: صكوك المشاركة: صكوك الإجارة: صكوك الإستصناع : صكوك المرابحة: صكوك السلم: صكوك الوكالة بالاستثمار .

10- الإطار العام للمنهجية المتبعة في الدراسة الميدانية

1.10- أداة جمع البيانات

إن طبيعة موضوع الدراسة فرض نوعا محددا من أدوات جمع البيانات وتحليلها وهي استمارة الاستبانة، حيث إن دقة ومصداقية البيانات التي يتم جمعها يعتمد على حسن اختيار الباحثين للأداة التي تستخدم لذلك مع الحرص على صياغة مجموعة من الأسئلة تعد بهدف الحصول على بيانات تخدم أساسا دراسة الموضوع من خلال مشكلة

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

الدراسة والفرضيات المعدة لذلك.

- تصميم الاستبانة:

لقد تم تصميم الاستبانة بشكل مبدئي من خلال ما تم استخلاصه من الجانب النظري لهده الدراسة ويرى الباحثان ضرورة تقسيم الاستبانة إلى أجزاء عدة، وقد روعي في إعداد الاستبانة وضوح الفقرات وسهولة الإجابة عنها، حيث طلب من المستجيب وضع علامة (✓) أمام الإجابة التي يراها مناسبة.

- اختبارات الصدق " الصلاحية

للتأكد من صدق وصلاحية صحيفة الاستبانة قام الباحثان بالاختبارات الآتية:

أ- صدق المحتوى (أو صدق المضمون) Content validity

لقد راعى الباحثان جانب صدق المحتوي في الاستمارة، من خلال التأكد من أن جميع الأسئلة التي تحتويها الاستمارة تغطي جميع أبعاد المشكلة قيد الدراسة، كما تغطي جميع جوانب وأبعاد الفرضيات الرئيسية والفرعية المنتقاة من الإطار النظري للدراسة.

وبعد عملية التحكيم وحساب معاملات الثبات والصدق قام الباحثان بتوزيع عدد (65) استبانة على الذين تم اختيارهم من المديرين ومساعديهم المدراء ورؤساء الأقسام والمكاتب والوحدات بالإدارة العامة لمصرف الجمهورية وبعض فروعه بمدينة طرابلس. وبعد فترة زمنية تم الحصول على عدد (53) استبانة من الاستبانات الموزعة. والجدول رقم (1) يبين عدد الاستبانات الموزعة والمسترجعة ونسبة المسترجع منها.

جدول رقم (1) الاستبانات الموزعة والمسترجعة ونسبة المسترجع منها.

الموزع	المسترجع	نسبة المسترجع %
65	53	81.53

من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ أن نسبة المسترجع الكلية81.53% من جميع الاستبانات الموزعة وهي نسبة جيدة.

2.10- الأساليب الإحصائية المستخدمة في وصف البيانات وتحليلها.

- اختبار كرونباخ ألفا (α) للصدق والثبات يعتبر اختبار كرونباخ ألفا (α) واحداً من الاختبارات الإحصائية المهمة لتحليل بيانات الاستبانة، ولذلك نحتاج قبل القيام بعمل تحليل للبيانات الإحصائية عمل اختبار كرونباخ ألفا (α) وهو اختبار إحصائي يحدد فيما إذا كانت أسئلة الاستبانة صحيحة على أثر أجوبة مفردات العينة ، حيث كلما كانت قيم معامل كرونباخ ألفا كبيرة أكبر من (0.60) يدل ذلك على توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها. ومما يزيد من الثقة في النتائج التي سوف نحصل عليها. (البياتي: 2005، 49)
- التوزيع النسبي ويستخدم أسلوب التوزيع النسبي لوصف طبيعة إجابات مفردات العينة عن سؤال معين، فإذا كان

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

المقياس المستخدم هو مقياس خماسي يتم الوصف على النحو الآتي: (رزق الله، 2002 ،158)

- إذا كانت نسبة إجابات مفردات العينة مرتفعة في (غير موافق تماما) تشير إلى أن درجة الموافقة منخفضة جدا.
- إذا كانت نسبة إجابات مفردات العينة مرتفعة في (غير موافق) تشير إلى أن درجة الموافقة منخفضة.
- إذا كانت نسبة إجابات مفردات العينة مرتفعة في (محايد) تشير إلى أن درجة الموافقة متوسطة.
- إذا كانت نسبة إجابات مفردات العينة مرتفعة في (موافق) تشير إلى أن درجة الموافقة عالية.
- إذا كانت نسبة إجابات مفردات العينة مرتفعة في (موافق تماما) تشير إلى أن درجة الموافقة عالية جدا

لذلك يستخدم هذا الأسلوب لوصف إجابات مفردات عينة الدراسة على كل عبارة من عبارات الاستبانة.

- اختبار ولكوكسون حول المتوسط (Wilcox on – test)

يستخدم اختبار ولكوكسون لاختبار الفرضيات الإحصائية المتعلقة بمتوسط مجتمع الدراسة (μ) إذا كانت بيانات عينة الدراسة وصفية قابلة للترتيب، وكذلك إذا كانت بيانات كمية وحجم العينة صغيرة والمجتمع لا يتبع التوزيع الطبيعي . لذلك يتم استخدام هذا الاختبار لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من عبارات الاستبانة. (عاشور وأبو الفتوح: 1995 ،29)

- اختبار Z حول المتوسط

يستخدم اختبار(z)حول المتوسط لاختبار الفرضيات الإحصائية المتعلقة بمتوسط المجتمع إذا كانت بيانات العينة كمية وحجم العينة كبيراً، لذلك يتم استخدام هذا الاختبار لاختبار الفرضيات الفرعية للدراسة. (البلداوي :1997، 332).

3.10- تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة:

بعد تجميع الاستبانات استخدم الباحثان الطريقة الرقمية في ترميز البيانات حيث تم ترميز الإجابات كما بالجدول التالي رقم (2)

جدول رقم(2) توزيع الدرجات على الإجابات المتعلقة بالمقياس الخماسي

الإجابة	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
الدرجة	1	2	3	4	5

من خلال الجدول رقم (2) يكون متوسط درجة الموافقة (3). فإذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يزيد معنويا عن (3) فيدل على ارتفاع درجة الموافقة. أما إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يقل معنويا عن (3) فيدل على انخفاض درجة الموافقة، في حين إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يختلف معنويا عن (3) فيدل على أن درجة الموافقة متوسطة، وبالتالي سوف يتم اختبار ما إذا كان متوسط درجة الموافقة يختلف معنويا عن (3) أم لا. وبعد الانتهاء من ترميز الإجابات وإدخال البيانات الأولية باستخدام حزمة البرمجيات الجاهزة (SPSS) (Statistical Package for Social Science) تم استخدام هذه الحزمة في تحليل البيانات الأولية كما يلي:

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

1.3.10- اختبار فرضيات الدراسة

اختبار الفرضية الأولى/ مدى توافر المتطلبات القانونية والشرعية لمدى إمكانية تطبيق الصكوك الإسلامية بالمصارف الليبية

جدول رقم (3)

التوزيع التكراري والنسبي المئوي لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بعدم وجود متطلبات قانونية وشرعية لتطبيق الصكوك الإسلامية بالمصارف الليبية ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسبي

م	العبارة		غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما	درجة الموافقة
1	لا توجد بيئة قانونية وتشريعية مناسبة لإصدار الصكوك الإسلامية.	التكرار	2	7	9	21	14	
		النسبة%	3.8	13.2	17.0	39.6	26.4	عالية
2	يفتقد الوسط التشريعي والقانوني إلى القدر الكافي من الكفاءات والخبرات التي تؤهله لإصدار قوانين تنظيم عمل الصكوك الإسلامية	التكرار	5	6	7	25	10	
		النسبة%	9.4	11.3	13.2	47.2	18.9	عالية
3	تعيق القوانين والتشريعات المطبقة حاليا في ليبيا إمكانية إصدار الصكوك الإسلامية.	التكرار	2	9	12	25	5	
		النسبة%	3.8	17.0	22.6	47.2	9.4	عالية
4	تعتبر السلطات التشريعية والقانونية غير جاهزة لسن أو تعديل التشريعات الحالية من اجل إصدار الصكوك الإسلامية.	التكرار	1	7	8	27	10	
		النسبة%	1.9	13.2	15.1	50.9	18.9	عالية
5	ضعف الخبرات القانونية المعنية في البث في القضايا المتعلقة بالآليات والأحكام التشريعية الصكوك الإسلامية.	التكرار	3	12	7	25	6	
		النسبة%	5.7	22.6	13.2	47.2	11.3	عالية
6	لا توجد سياسات وخطط لدى السلطات التشريعات والمالية نحو إصدار صكوك الإسلامية.	التكرار	1	6	12	23	11	
		النسبة%	1.9	11.3	22.6	43.4	20.8	عالية
7	صعوبة تطبيق المعايير الشرعية الخاصة بالصكوك الإسلامية في ظل البيئة الحالية.	التكرار	2	8	14	21	8	
		النسبة%	3.8	15.1	26.4	39.6	15.1	عالية
8	ضعف قدرة هيئة الرقابة الشرعية على إصدار الفتاوى	التكرار	4	9	15	19	6	

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

	الشرعية المتعلقة بإصدار الصكوك الإسلامية.	النسبة%	7.5	17.0	28.3	35.8	11.3	عالية
9	عدم وضوح القوانين والتشريعات الخاصة بالصكوك الإسلامية بليبيا من حيث تحديد الجهات المخولة بالإصدار يعيق إصدار الصكوك الإسلامية.	التكرار	1	2	12	31	7	
		النسبة%	1.9	3.8	22.6	58.5	13.2	عالية

من خلال الجدول رقم (3) نلاحظ أن درجات الموافقة عالية على العبارات المتعلقة بعدم وجود متطلبات قانونية وشرعية لتطبيق الصكوك الإسلامية بالمصارف الليبية

ولاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بعدم وجود متطلبات قانونية وشرعية لتطبيق الصكوك الإسلامية بالمصارف الليبية.

تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (4)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي.

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3)

مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3)

جدول رقم (4)

نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بعدم وجود متطلبات قانونية وشرعية لتطبيق الصكوك الإسلامية بالمصارف الليبية

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	لا توجد بيئة قانونية وتشريعية مناسبة لإصدار الصكوك الإسلامية.	3.72	1.116	-3.886	.000
2	يفتقد الوسط التشريعي والقانوني إلى القدر الكافي من الكفاءات والخبرات التي تؤهله لإصدار قوانين تنظيم عمل الصكوك الإسلامية	3.55	1.202	-2.846	.004
3	تعيق القوانين والتشريعات المطبقة حاليا في ليبيا إمكانية إصدار الصكوك الإسلامية.	3.42	1.008	-2.750	.006
4	تعتبر السلطات التشريعية والقانونية غير جاهزة لسن أو تعديل التشريعات الحالية من أجل إصدار الصكوك الإسلامية.	3.72	.988	-4.242	.000
5	ضعف الخبرات القانونية المعنية في البث في القضايا المتعلقة بالآليات والأحكام التشريعية للصكوك الإسلامية.	3.36	1.128	-2.182	.029
6	لا توجد سياسات وخطط لدى السلطات التشريعات والمالية نحو إصدار صكوك الإسلامية.	3.70	.992	-4.146	.000
7	صعوبة تطبيق المعايير الشرعية الخاصة بالصكوك الإسلامية في ظل البيئة الحالية.	3.47	1.049	-2.961	.003

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
8	ضعف قدرة هيئة الرقابة الشرعية على إصدار الفتاوى الشرعية المتعلقة بإصدار الصكوك الإسلامية.	3.26	1.112	-1.621	.105
9	عدم وضوح القوانين والتشريعات الخاصة بالصكوك الإسلامية بليبيا من حيث تحديد الجهات المخولة بالإصدار يعيق إصدار الصكوك الإسلامية.	3.77	.800	-4.980	.000

من خلال الجدول رقم (4) نلاحظ أن:

- الدلالات المحسوبة أقل من مستوي المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) للعبارات التالية:

- لا توجد بيئة قانونية وتشريعية مناسبة لإصدار الصكوك الإسلامية.
- يفتقد الوسط التشريعي والقانوني إلى القدر الكافي من الكفاءات والخبرات التي تؤهله لإصدار قوانين تنظيم عمل الصكوك الإسلامية
- تعيق القوانين والتشريعات المطبقة حاليا في ليبيا إمكانية إصدار الصكوك الإسلامية.
- تعتبر السلطات التشريعية والقانونية غير جاهزة لسن أو تعديل التشريعات الحالية من اجل إصدار الصكوك الإسلامية.
- ضعف الخبرات القانونية المعنية في البث في القضايا المتعلقة بالآليات والأحكام التشريعية للصكوك الإسلامية.
- لا توجد سياسات وخطط لدى السلطات التشريعات والمالية نحو إصدار الصكوك الإسلامية.
- صعوبة تطبيق المعايير الشرعية الخاصة بالصكوك الإسلامية في ظل البيئة الحالية.
- عدم وضوح القوانين والتشريعات الخاصة بالصكوك الإسلامية بليبيا من حيث تحديد الجهات المخولة بالإصدار يعيق إصدار الصكوك الإسلامية.

لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها. وحيث إن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3)، فهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات

- الدلالة المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية (0.05) للعبارة التالية:

ضعف قدرة هيئة الرقابة الشرعية على إصدار الفتاوى الشرعية المتعلقة بإصدار الصكوك الإسلامية، لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية لهذه العبارة وهذا يدل على أن درجة الموافقة على هذه العبارة متوسطة.

ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بعدم وجود متطلبات قانونية وشرعية لتطبيق الصكوك الإسلامية بالمصارف الليبية تم إيجاد المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

بهذه الفرضية، واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (5) ، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي :

الفرضية الصفرية: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بعدم وجود متطلبات قانونية وشرعية لتطبيق الصكوك الإسلامية بالمصارف الليبية لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

الفرضية البديلة: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بعدم وجود متطلبات قانونية وشرعية لتطبيق الصكوك الإسلامية بالمصارف الليبية يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

الجدول رقم (5)

نتائج اختبار (Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة عن جميع العبارات المتعلقة بعدم وجود متطلبات قانونية وشرعية لتطبيق الصكوك الإسلامية بالمصارف الليبية

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
لا توجد متطلبات قانونية وشرعية لتطبيق الصكوك الإسلامية بالمصارف الليبية	3.5514	.64603	6.213	52	.000

من خلال الجدول رقم (5) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (6.213) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة ، وحيث إن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.5514) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3) ، وهذا يشير إلى عدم وجود متطلبات قانونية وشرعية لتطبيق الصكوك الإسلامية بالمصارف الليبية حيث إن:-

- لا توجد بيئة قانونية وتشريعية مناسبة لإصدار الصكوك الإسلامية.
- يفتقد الوسط التشريعي والقانوني القدر الكافي من الكفاءات والخبرات التي تؤهله لإصدار قوانين تنظيم عمل الصكوك الإسلامية
- تعيق القوانين والتشريعات المطبقة حاليا في ليبيا إمكانية إصدار الصكوك الإسلامية.
- تعتبر السلطات التشريعية والقانونية غير جاهزة لسن أو تعديل التشريعات الحالية من اجل إصدار الصكوك الإسلامية.
- ضعف الخبرات القانونية المعنية في البث في القضايا المتعلقة بالآليات والأحكام التشريعية للصكوك الإسلامية.
- لا توجد سياسات وخطط لدى السلطات التشريعات والمالية نحو إصدار الصكوك الإسلامية.
- صعوبة تطبيق المعايير الشرعية الخاصة بالصكوك الإسلامية في ظل البيئة الحالية.
- عدم وضوح القوانين والتشريعات الخاصة بالصكوك الإسلامية بليبيا من حيث تحديد الجهات المخولة بالإصدار يعيق إصدار الصكوك الإسلامية.

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

اختبار الفرضية الثانية/ توجد متطلبات اقتصادية لتطبيق الصكوك الإسلامية بالمصارف الليبية.

جدول رقم (6)

التوزيع التكراري والنسبي المئوي لإجابات مفردات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بعدم وجود متطلبات اقتصادية لتطبيق الصكوك الإسلامية بالمصارف الليبية ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسبي

م	العبارة		غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما	درجة الموافقة
1	غياب الاستقرار السياسي له تأثير على الاقتصاد الليبي حيث يعمل على إحجام المستثمرين وخوفهم من الاستثمار في الصكوك الإسلامية كأداة استثمارية.	التكرار	1	1	3	27	21	
		النسبة%	1.9	1.9	5.7	50.9	39.6	عالية
2	إصدار الصكوك الإسلامية لا يتفق مع الظروف الاقتصادية الحالية في ظل عدم استقرار سعر الصرف وارتفاع مخاطر الاستثمار.	التكرار	1	3	6	26	17	
		النسبة%	1.9	5.7	11.3	49.1	32.1	عالية
3	عدم وجود سوق مالية كفؤة تسمح بتداول وتسييل الصكوك الإسلامية سيعيق عملية طرحها وإصدارها.	التكرار	2	2	4	26	19	
		النسبة%	3.8	3.8	7.5	49.1	35.8	عالية
4	ضعف الخبرات بهيئة سوق المال الليبي يحد من قدرتها على إدارة تداول الصكوك الإسلامية والتحكم في السوق.	التكرار	1	00	16	25	11	
		النسبة%	1.9	0.0	30.2	47.2	20.8	عالية
5	توقف عملية التداول بسوق الأوراق المالية تعيق عملية إصدار وطرح الصكوك الإسلامية.	التكرار	00	1	12	22	18	
		النسبة%	0.0	1.9	22.6	41.5	34.0	عالية
6	ضعف قدرة المصارف في طرح وتطبيق معظم صيغ التمويل الإسلامية يعيق عملية إصدار الصكوك الإسلامية.	التكرار	3	00	9	27	14	
		النسبة%	5.7	0.0	17.0	50.9	26.4	عالية
7	ضعف مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد والاعتماد على القطاع العام في تمويل كافة المشروعات بالدولة يقلل من أهمية طرح الصكوك الإسلامية لدى المصارف .	التكرار	00	1	12	26	14	
		النسبة%	0.0	1.9	22.6	49.1	26.4	عالية
8	لا ينظر للصكوك الإسلامية على أنها بديل مناسب لصيغ التمويل التقليدي لتمويل المشروعات الاقتصادية.	التكرار	2	8	10	24	9	
		النسبة%	3.8	15.1	18.9	45.3	17.0	عالية
9	وجود فائض في الودائع المصرفية نتيجة لضعف مجالات الاستثمار يقلل من الحاجة لإصدار الصكوك الإسلامية	التكرار	3	4	9	25	12	
		النسبة%	5.7	7.5	17.0	47.2	22.6	عالية

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

من خلال الجدول رقم (6) نلاحظ أن درجات الموافقة عالية على جميع العبارات المتعلقة بعدم وجود متطلبات اقتصادية لتطبيق الصكوك الإسلامية بالمصارف الليبية.

ولاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بعدم وجود متطلبات اقتصادية لتطبيق الصكوك الإسلامية بالمصارف الليبية تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (7)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي.

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3)

مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3)

جدول رقم (7)

نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بعدم وجود متطلبات اقتصادية لتطبيق الصكوك الإسلامية بالمصارف الليبية

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	غياب الاستقرار السياسي له تأثير على الاقتصاد الليبي حيث يعمل على إحجام المستثمرين وخوفهم من الاستثمار في الصكوك الإسلامية كأداة استثمارية.	4.25	.806	-5.820	.000
2	إصدار الصكوك الإسلامية لا يتفق مع الظروف الاقتصادية الحالية في ظل عدم استقرار سعر الصرف وارتفاع مخاطر الاستثمار.	4.04	.919	-5.274	.000
3	عدم وجود سوق مالية كفؤة تسمح بتداول وتسييل الصكوك الإسلامية سيعيق عملية طرحها وإصدارها.	4.09	.966	-5.198	.000
4	ضعف الخبرات بهيئة سوق المال الليبي يحد من قدرتها على إدارة تداول الصكوك الإسلامية والتحكم في السوق.	3.85	.818	-5.039	.000
5	توقف عملية التداول بسوق الأوراق المالية يعيق عملية إصدار وطرح الصكوك الإسلامية.	4.08	.805	-5.602	.000
6	ضعف قدرة المصارف في طرح وتطبيق معظم صيغ التمويل الإسلامية يعيق عملية إصدار الصكوك الإسلامية.	3.92	.978	-4.682	.000
7	ضعف مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد والاعتماد على القطاع العام في تمويل كافة المشروعات بالدولة يقلل من أهمية طرح الصكوك الإسلامية لدى لمصارف	4.00	.760	-5.622	.000
8	لا ينظر للصكوك الإسلامية على أنها بديل مناسب لصيغ التمويل التقليدي لتمويل المشروعات الاقتصادية.	3.57	1.065	-3.379	.001
9	وجود فائض في الودائع المصرفية نتيجة لضعف مجالات الاستثمار يقلل من الحاجة لإصدار الصكوك الإسلامية	3.74	1.077	-3.939	.000

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

من خلال الجدول رقم (7) نلاحظ أن الدلالات المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) لجميع العبارات المتعلقة بمدى توفر المتطلبات الاقتصادية لمدى إمكانية تطبيق الصكوك الإسلامية بالمصارف الليبية.

لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث إن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3)، فهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات.

ولاختبار الفرضية المتعلقة بعدم وجود متطلبات اقتصادية لتطبيق الصكوك الإسلامية بالمصارف الليبية تم إيجاد المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة عن جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية، واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (8)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بمدى توفر المتطلبات الاقتصادية لمدى إمكانية تطبيق الصكوك الإسلامية بالمصارف الليبية لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

الفرضية البديلة: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بمدى توفر المتطلبات الاقتصادية لمدى إمكانية تطبيق الصكوك الإسلامية بالمصارف الليبية يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

الجدول رقم (8)

نتائج اختبار (Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة عن جميع العبارات المتعلقة بعدم وجود متطلبات اقتصادية لتطبيق الصكوك الإسلامية بالمصارف الليبية

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
لا توجد متطلبات اقتصادية لتطبيق الصكوك الإسلامية بالمصارف الليبية	3.9476	.56639	12.180	52	.000

من خلال الجدول رقم (8) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (12.180) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة ، وحيث إن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.9476) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3) ، وهذا يشير إلى عدم وجود متطلبات اقتصادية لتطبيق الصكوك الإسلامية بالمصارف الليبية حيث إن:

- غياب الاستقرار السياسي له تأثير على الاقتصاد الليبي حيث يعمل على إحجام المستثمرين وخوفهم من

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

الاستثمار في الصكوك الإسلامية كأداة استثمارية.

- إصدار الصكوك الإسلامية لا يتفق مع الظروف الاقتصادية الحالية في ظل عدم استقرار سعر الصرف وارتفاع مخاطر الاستثمار.
- عدم وجود سوق مالية كفؤة تسمح بتداول وتسييل الصكوك الإسلامية سيعيق عملية طرحها وإصدارها.
- ضعف الخبرات بهيئة سوق المال الليبي يحد من قدرتها على إدارة تداول الصكوك الإسلامية والتحكم في السوق.
- توقف عملية التداول بسوق الأوراق المالية يعيق عملية إصدار وطرح الصكوك الإسلامية.
- ضعف قدرة المصارف في طرح وتطبيق معظم صيغ التمويل الإسلامية يعيق عملية إصدار الصكوك الإسلامية.
- ضعف مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد والاعتماد على القطاع العام في تمويل كافة المشروعات بالدولة يقلل من أهمية طرح الصكوك الإسلامية لدى المصارف.
- لا ينظر للصكوك الإسلامية على أنها بديل مناسب لصيغ التمويل التقليدي لتمويل المشروعات الاقتصادية.
- وجود فائض في الودائع المصرفية نتيجة لضعف مجالات الاستثمار يقلل من الحاجة لإصدار الصكوك الإسلامية.

النتائج والمناقشة

من خلال التحليلات العملية لنتائج الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- لا تسهم التشريعات والقوانين في تشجيع إصدار الصكوك الإسلامية بسبب افتقار الوسط القانوني والتشريعي إلى القدر الكافي من الكفاءات المؤهلة لإصدار التشريعات اللازمة لتنظيم عملية الإصدار ولعدم جاهزية السلطات التشريعية لسن أو تعديل التشريعات الحالية لإصدار الصكوك.
- لا توجد إمكانية لتطبيق الصكوك الإسلامية بمصرف الجمهورية نتيجة لعدم وجود قدرات وخبرات كافية لديهم إلمام بالمراحل التنظيمية لإصدار وتداول وإطفاء الصكوك.
- لا تساعد البيئة التنظيمية في المؤسسات المصرفية على إصدار وتداول الصكوك والنظام المصرفي الحالي لا يسهل إصدارها بسبب عدم ملاءمة الهيكل التنظيمي وعدم وجود دليل واضح لعملية الإصدار.

التوصيات:

يوصي الباحثان بما يلي: -

1- المبادرة بمطالبة السلطات التشريعية لتطبيق، القوانين، والتشريعات ولوائح مالية تختص بآليات إصدار وتداول وإطفاء الصكوك الإسلامية، مع إعداد ندوات ومؤتمرات توعوية داخل المؤسسات المالية تختص بالتعريف بالصكوك الإسلامية ومراحل تطبيقها والتعريف بأهميتها الإقتصادية.

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

2- الاستفادة من تجارب وخبرات الدول العربية والإسلامية في آلية طرح الصكوك الإسلامية، من أجل معرفة السياسات، والمراحل المتبعة، والبرامج الموضوعة، التي واجهت عملية طرح الصكوك ومعرفة المشكلات والصعوبات التي تواجه عملية التطبيق حالياً، وسبل التغلب عليها، وطرق معالجتها.

3- تهيئة وإعداد ورفد كافة المؤسسات المالية بالكفاءات البشرية والعناصر المؤهلة المختصة ذات الخبرة الفنية في طرح الصكوك الإسلامية، وذلك عن طريق إيفاد مجموعة من الكوادر الليبية لتلقي التدريب اللازم لذلك، إضافة إلى استقدام بعض الخبرات من الدول ذات التجربة في هذا المجال للمساعدة في تطبيق فكرة الصكوك الإسلامية.

قائمة المراجع

اولا : الكتب :

-أشرف، محمد دوابه، الصكوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق 2009م،ط1،دار السلام، القاهرة.
-حطاب ،كمال توفيق ،الصكوك الاستثمارية الإسلامية والتحديات المعاصرة،2009م ،دبي.
-حمود، سامي الحسن، الأدوات التمويلية الإسلامية للشركات المساهمة ،1998م، مكتبة الملك فهد، جدة.
- الدماغ، زياد، الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية2012، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
- عمارة، السحياني، التصكيك في الأسواق المالية الإسلامية حالة صكوك الإجارة ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية2011م.
- عمر، محمد عبد الحليم، التوريق وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها،2009 دار النفائس، عمان.
- قحف، منذر، سندات الاجارة والاعيان المؤجرة،2000،مكتبة الملك فهد،جده
- محمد ،سامي يوسف، الإفصاح عن الصكوك الإسلامية ، وأثرها على ترويجها2010م ،ط1،دار الثقافة، الأردن.
- مسعود، جبران، الصكوك المعاصرة وأحكامها،2009، دار العلم للملايين، بيروت.
-نقاشي محمد إبراهيم، عملية التصكيك ودورها في تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية2006،عمان دار النفائس
-الجعفري ، الصادق إمحمد ، مبادئ التمويل ،دار الكتب الوطنية ، بنغازي ، الطبعة الثانية ، 2020م

ثانياً- البحوث العلمية :

-زعتري ،علاء الدين ،الصكوك، أنواعها، تعريفها، ندوة علمية، الصكوك الإسلامية تحديات تنمية ممارسات دولية، عمان، المملكة الهاشمية الاردنية 19/يوليو،2010م.1
-القرداغي،علي محيي الدين، بحوث في فقه المصارف الإسلامية ،دراسة فقهية واقتصاد2002م بيروت.
-زمم ، سعود ، إستراتيجية الهندسة المالية الإسلامية في التحوط وإدارة مخاطر الصكوك الإسلامية ، الإسكندرية،2016.
-سامح كامل ، معوقات إصدار الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل المشروعات الاقتصادية ، القاهرة، 2015 .
-الدماغ، احمد ،الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية ، الأردن عمان ، 2012.

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

-زيتي عبدالعزيز، الصكوك الإسلامية وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها إمارة الشارقة: منظمة المؤتمر الإسلامي، مجمع ، الدورة التاسعة عشرة).

ثالثاً- المجلات والدوريات :

-أبوغدة،عبد الستار، الشركات الحديثة والشركات القابضة وأحكامها الشرعية، مجلة مجمع الفقه الإسلامي 2004،مجلد4،العدد.

-حمود، سامي الحسن، بيع الدين وسندات القرض وبدائلها الشرعية في مجال القطاع العام والخاص، مجلة مجمع الفقه الإسلامي،مجلد1، العدد15.

-السريتي،السيد محمد أحمد، صكوك الإجارة ،مجلة مجمع الفقه الإسلامي،2004،مجلد2 العدد2.

-الحنيطي ،محمد، دور الصكوك الإسلامية في التنمية الاقتصاد، مجلة المدير العربي، عمان 2015.

-براضية ، السيد، التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالمصارف الإسلامية، مجلة اتحاد المصارف العربية 2011

-هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الاسلامية، البحرين ط2005،1م